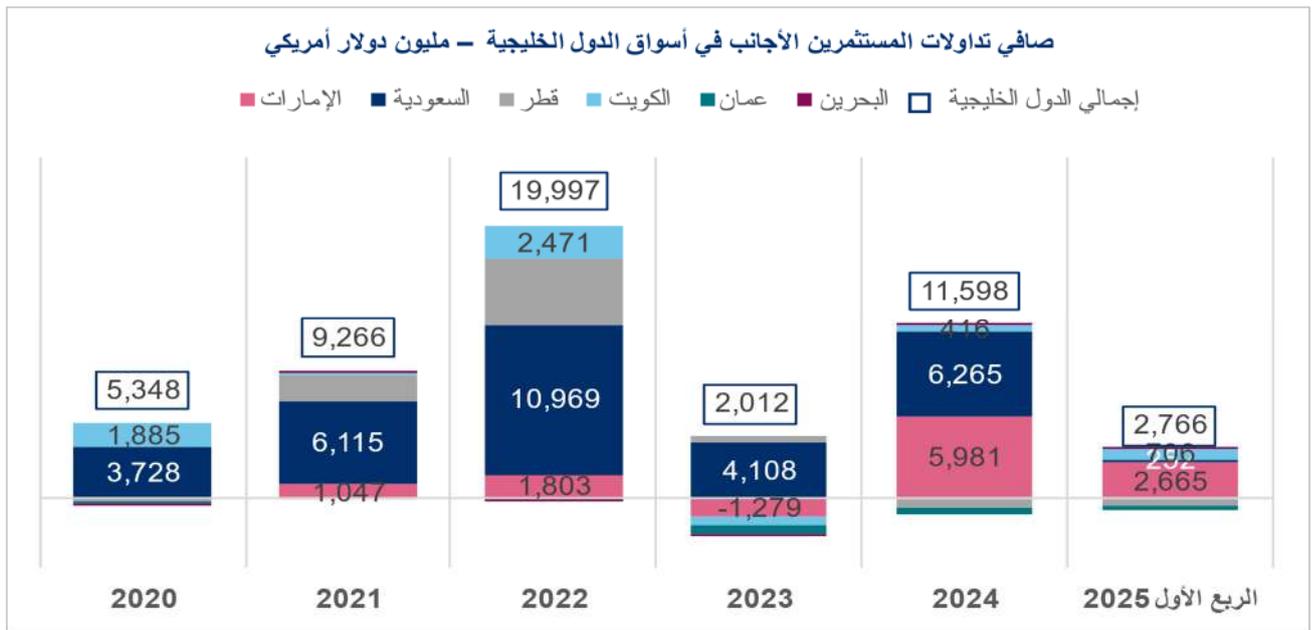


أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الأول من العام 2025

احتفاظ الأجانب بمراكزهم كصافي مشتريين للأسهم الخليجية...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشتريين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الأول من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 2.8 مليار دولار أمريكي مقابل 3.0 مليار دولار أمريكي قيمة صافي البيع في الربع الرابع من العام 2024. وظل الاتجاه إيجابياً ببداية العام في ظل عمليات الشراء المتتالية من قبل المستثمرين الأجانب على مدار أول شهرين من العام، قبل أن تتحول الاتجاهات إلى صافي بيع خلال شهر مارس 2025. واحتلت أبوظبي مركز الصدارة، إذ بلغ إجمالي قيمة عمليات صافي الشراء 2.3 مليار دولار أمريكي، تلاها بورصة الكويت أيضاً بصفقات شراء متتالية من قبل المستثمرين الأجانب قدرها 705.6 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وجاءت دبي في المرتبة التالية بصافي شراء بقيمة 343.0 مليون دولار أمريكي من قبل المستثمرين الأجانب تلاها كلا من بورصتي السعودية والبحرين بصفقات شراء بلغت قيمتها 252.3 مليون دولار أمريكي و23.2 مليون دولار أمريكي، على التوالي. من جهة أخرى، أظهرت بيانات قطر وعمان صافي عمليات بيع بقيمة 421.0 مليون دولار أمريكي و459.2 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025.

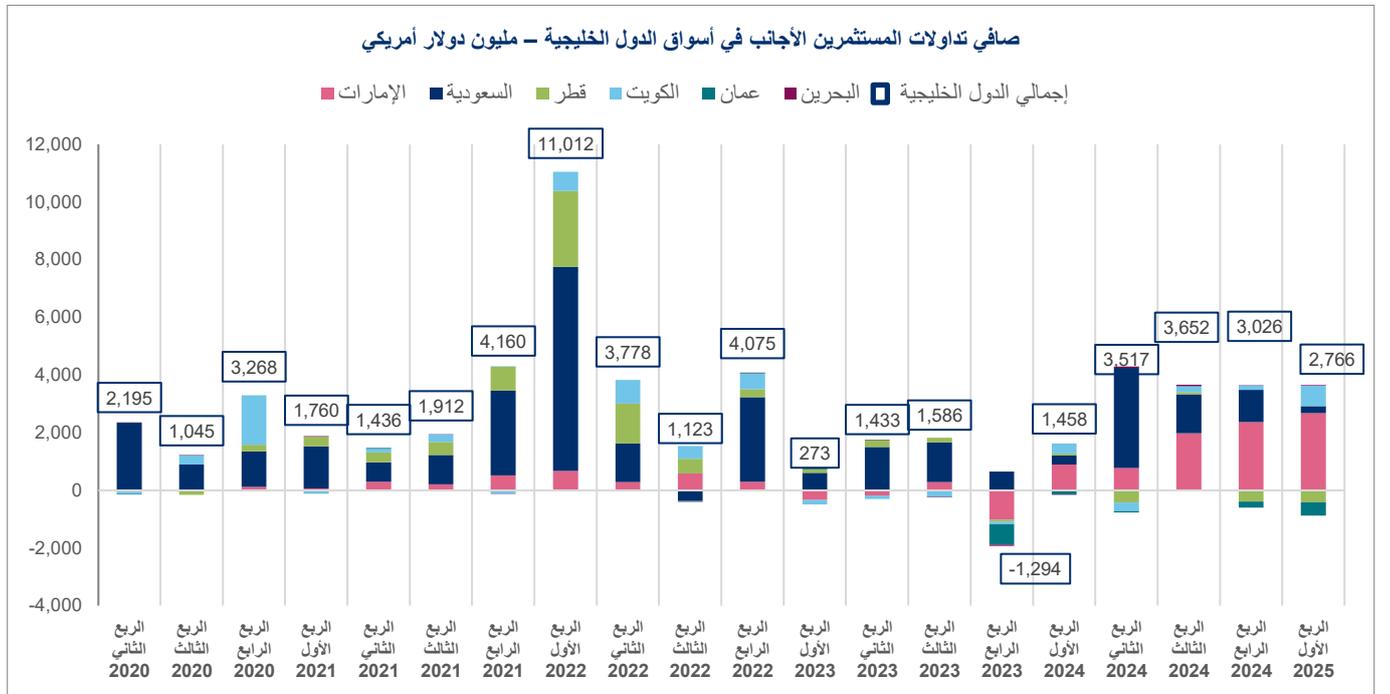
أما على صعيد الاتجاهات الشهرية للأسواق الخليجية، فقد كشفت عن تسجيل بورصة الكويت صافي شراء بصورة متواصلة للمستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة الأولى من العام. في المقابل، شهدت أسواق الإمارات والسعودية صافي عمليات شراء من قبل المستثمرين الأجانب خلال شهري يناير وفبراير، قبل أن تتحول إلى صافي بيع في مارس 2025. وفي تطور لافت، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية السماح للأجانب بالاستثمار في أسهم الشركات المدرجة التي تمتلك أصولاً عقارية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وذلك في إطار مساعيها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز السيولة للمشاريع القائمة والمستقبلية في المدينتين. وبالمثل في بورصة قطر، كان المستثمرون الأجانب صافي مشتريين في يناير، قبل أن يتحولوا إلى صافي بائعين خلال شهري فبراير ومارس. من جهتها، شهدت بورصة عمان صافي بيع من قبل المستثمرين الأجانب طوال هذا الربع، في وقت أعلنت فيه بورصة مسقط عن إطلاق مبادرات استثمارية جديدة، من بينها التعاون مع منصات تداول إقليمية، وذلك بهدف توسيع مصادر السيولة وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحث كامكو إنفست

وتأثرت تدفقات الأموال الأجنبية إلى أسواق المنطقة بعدة عوامل رئيسية، من بينها اتجاهات الأسواق الإقليمية، والاكنتابات العامة الأولية، والتطورات الجيوسياسية، والأداء الاقتصادي لكل دولة على حدة، إلى جانب تحركات أسعار النفط الخام. وعلى مستوى الأداء على أساس ربع سنوي، اتجهت مؤشرات أسواق الأوراق المالية نحو التراجع، إذ سجلت ست من أصل سبع بورصات انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2025. وأثرت حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية الأمريكية، إلى جانب التباطؤ المتوقع للاقتصاد الأمريكي، سلباً على معنويات المستثمرين في المنطقة. كما ساهمت التصريحات المتكررة من الإدارة الأمريكية بشأن فرض رسوم جمركية جديدة، وردود الفعل المقابلة من الشركاء التجاريين، في تفويض الثقة تجاه نمو الاقتصاد العالمي. كما تأثرت الأسواق بتزايد الضغوط البيعية الموسمية خلال فترة عطلة عيد الفطر، الأمر الذي أدى إلى تراجعها. ونتيجة لذلك، كان المستثمرون المحليون صافي بائعين خلال هذا الربع، في حين اقتنص المستثمرون الأجانب هذه الفرصة عبر تنفيذ صفقات شراء واسعة النطاق.

أما من حيث الأداء على أساس شهري، بلغ صافي قيمة الشراء من قبل المستثمرين الأجانب ذروته في فبراير 2025، إذ بلغت القيمة الإجمالية لصافي الشراء الشهري 2.4 مليار دولار أمريكي مقابل صافي شراء قدره 833.8 مليون دولار أمريكي في يناير من العام ذاته. في المقابل، شهد شهر مارس تحولاً في الاتجاه، إذ سجل صافي بيع بقيمة 518.4 مليون دولار أمريكي. وكشف الاتجاه التاريخي لتداولات الأجانب في الأسهم المدرجة في البورصات الخليجية انخفاضاً في ربعين فقط خلال الخمسة أعوام الماضية. إذ اشترى الأجانب أعلى قيمة من الأسهم خلال الربع الأول من العام 2022 وبلغت قيمة صافي الشراء 11.0 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة حادة في الشراء بصفة رئيسية في كلا من السعودية وقطر. في السعودية، بلغ صافي مبيعات المستثمرين السعوديين في سوق الأسهم السعودية خلال الربع الأول من العام 2025 نحو 945.6 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 4.2 مليار ريال سعودي صافي مبيعات خلال الربع الرابع من العام 2024. في المقابل، بلغت مشتريات المؤسسات السعودية للأسهم السعودية نحو 102.8 مليون ريال سعودي، وهو ما قابله صافي مبيعات من المستثمرين الأفراد السعوديين بقيمة مليار ريال سعودي. في المقابل، عمليات الشراء كانت معظمها من قبل الأجانب غير الخليجيين، حيث بلغت قيمة مشترياتهم الصافية 2.4 مليار ريال سعودي خلال الربع، والتي قابلها جزئياً صافي مبيعات من قبل المستثمرين الخليجيين بقيمة 1.5 مليار ريال سعودي.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحث كامكو إنفست

وكشفت بيانات التداول أن المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين نظراً لعدم توفر البيانات) كانوا صافي بائعين في الأسواق الخليجية خلال الربع الأول من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة صفقات البيع 482.3 مليون دولار أمريكي، مقابل 505.3 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024، مما يعكس تراجعاً هامشياً. وجاءت بورصة الكويت في الصدارة من حيث صافي شراء المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع، مسجلة 56.9 مليون دولار أمريكي، تلتها بورصة دبي بصافي شراء بلغ 12.4 مليون دولار أمريكي. في المقابل، سجلت كل من بورصات السعودية وأبوظبي وقطر وعمان صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين، مما أثر سلباً على صفقات الشراء الاجمالية للمستثمرين الخليجيين.

وعلى صعيد أنشطة التداول، تراجع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة 24.5 في المائة ليصل إلى 86.8 مليار سهم مقابل 115.0 مليار سهم في الربع الرابع من العام 2024. وسجلت معظم البورصات الخليجية انخفاض كمية الأسهم المتداولة على أساس ربع سنوي خلال هذا الربع باستثناء قطر وعمان. وشهدت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة قطر ارتفاعاً بنسبة 1.7 في المائة لتسجل 8.9 مليار في الربع الأول من العام 2025 مقابل 8.8 مليار في الربع الرابع من العام 2024، تلاها عمان بنسبة 27.4 في المائة لتسجل 2.2 مليار في الربع الأول من العام 2025 مقابل 1.7 مليار في الربع الرابع من العام 2024. من جهة أخرى، انخفضت كمية الأسهم المتداولة في السعودية وأبوظبي بنسبة 56.3 في المائة و22.0 في المائة في الربع الأول من العام 2025، على التوالي.

وبالمثل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2025. إذ انخفضت قيمة التداولات في كل من السعودية وأبوظبي وعمان بينما شهدت بقية الأسواق ارتفاعاً في قيمة تداولاتها خلال الربع الأول من العام 2025. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 157.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 مقابل 164.3 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024. وسجلت الكويت أكبر زيادة في نشاط التداول، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 15.1 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024 إلى 21.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، مما أدى إلى زيادة حصتها إلى نسبة 13.9 في المائة مقابل نسبة 9.2 في المائة في الربع الرابع من العام 2024. في المقابل، انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق السعودية على أساس ربع سنوي من 104.0 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024 إلى 95.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025.

أعلى 10 أسهم خليجية من حيث القيمة المتداولة

تم تصنيف خمسة أسهم سعودية ضمن أعلى 10 أسهم خليجية من حيث قيمة التداولات في الربع الأول من العام 2025. وبلغ إجمالي قيمة تداولات أعلى عشرة أسهم خليجية 39.4 مليار دولار أمريكي، مما يمثل نسبة 25.0 في المائة من إجمالي قيمة تداولات الأسهم الخليجية خلال هذا الربع. وجاء سهم مصرف الراجحي في صدارة القائمة بوصول قيمة التداولات على سهم البنك إلى 6.3 مليار دولار أمريكي، وتبعه سهم الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود، بتداولات بلغت قيمتها 5.2 مليار دولار أمريكي، ثم سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بتداولات بلغت قيمتها 4.4 مليار دولار أمريكي. وإلى جانب الأسهم السعودية، شملت الأسهم الأكثر تداولاً خلال هذا الربع أدنوك للغاز، والبنك الأهلي، وشركة إعمار العقارية.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست